

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة المستشار الجليل/ أحمد أبو العزم

رئيس مجلس الدولة

السادة المحقرون قضاة مجلس الدولة

لكم منا كل التحية والتقدير والاحترام

الحضور الكريم

إنه لشرف لنا المشاركة في افتتاح هذه الدورة التدريبية عن أعمال الانتخابات، لاسيما وأن انعقادها في هذا التوقيت يُكسبها أهمية خاصة في ضوء عقدها قبل أيام قليلة من بدء إجراءات الاقتراع في الانتخابات الرئاسية المصرية لعام 2018م، ويطيب لنا أن نسجل تقديرنا للسيد المستشار رئيس مجلس الدولة لتعاون سيادته مع الهيئة الوطنية للانتخابات، وحرصه على عقد مثل هذه الدورات المتخصصة للسادة قضاة مجلس الدولة لتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لأداء المهام المنوطة بهم في إطار من الحرفية والمهنية.

السادة قضاة مجلس الدولة

إن كان القانون قد أنقل كاهلكم برسالة مقدسة تتمثل في الفصل في المنازعات الإدارية والتأديبية، إعلاءً للحقوق والحريات، وردًا للمظالم إلى أهلها، وإنزالاً للعقاب التأديبي على من حاد عن جادة الصواب من موظفي الدولة، فإن القانون قد ناط بكم مهمة أخرى لا تقل قداسة عن رسالتكم، ألا وهي الإشراف على الانتخابات الرئاسية القادمة.

وقدسية مهمة الإشراف على الانتخابات الرئاسية القادمة مستمدة من أن هذه الانتخابات تمثل خطوة جادة أخرى نحو الديمقراطية التي اختارها شعب مصر، ونصّ عليها في دستوره، وناط بكم قضاة مصر مسؤولية الإشراف على المسير إليها، فالانتخابات الرئاسية القادمة هي رابع انتخابات تعددية تُجرى في البلاد، وثالث انتخابات تُجرى بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام 2011م، وإجراء الانتخابات الرئاسية بصورة دورية في الموعد المحدد لها، في إطار من التنافسية والتعددية هو أهم مظهر من مظاهر الديمقراطية، وهو دليل على إيمان شعب مصر بالديمقراطية طريقًا ومستقبلًا وأسلوب حياة، واتخاذ من التعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة أساسًا، وتمسك الشعب بحقه في صنع مستقبله، وتأكيد على أنه - وحده - مصدر السلطات.

وكما تعلمون فإن الانتخابات الرئاسية هي الأهم على الإطلاق من بين الاستحقاقات الانتخابية التي تُجرى في البلاد، إذ من خلالها يختار المواطنون - وفق نظام الاقتراع العام السري المباشر - من يحكم بلادنا ويحقق آمالهم المشروعة في الرقي والتقدم خلال السنوات الأربع القادمة.

وأهم ما يميز الانتخابات الرئاسية القادمة، إجراؤها بإدارة وتنظيم وتحت إشراف الهيئة الوطنية للانتخابات، التي طالما نادى بها - شعب مصر - في ثورتَي يناير ويونيو، وأفرغ النصوص الحاكمة لها في الفصل التاسع من الباب الخامس من الدستور، وصدر القانون رقم 198 لسنة 2017 بإنشائها، وبذلك تكون الهيئة الوطنية للانتخابات أول هيئة مستقلة في تاريخ مصر يُعهد إليها

وحدها - دون غيرها - بإدارة الاستفتاءات، والانتخابات الرئاسية، والنيابية، والمحلية، وتنظيم جميع العمليات المرتبطة بها، والإشراف عليها.

#### السادة قضاة مجلس الدولة

لقد سطر سلفكم من شيوخ القضاة أحكاماً كتبت بماء الذهب أعلوا خلالها حقوق الإنسان السياسية وشرعوا آلية ممارستها، ووضعوا حدوداً بين المسموح والممنوع في شأنها، وإن كان هذا هو حال السلف. فقد أن الأوان لكم أن تتمعوا ما بدأه سلفكم، وأن تشرفوا على الانتخابات الرئاسية القادمة، لتمكنوا المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية في الترشح والانتخاب لاختيار من يحكم بلادنا لفترة رئاسية قادمة.

وإن كنا نحن - الهيئة الوطنية للانتخابات - حريصين على وضع ضوابط ومدونات سلوك لتنظيم كل ما يتعلق بمجريات الانتخابات الرئاسية القادمة، إلا أننا - وبصدق - لم نر حاجة لوضع مدونة للقضاة لدى إشرافهم على الانتخابات، بحسبان أن قيم القضاة وتقاليدهم الراسخة فينا، والتي ورثناها جيلاً بعد جيل، هي أسى من أي ضابط، وأشدّ حزمًا من أي مدونة سلوك.

ومن هنا ندعوكم - قضاة مجلس الدولة - أن تتمعوا بقيم القضاة وتقاليدهم لدى إشرافكم على الانتخابات الرئاسية القادمة، وأن تباشروا أعمالكم في شأنها بضمير القاضي ونزاهته في الحكم وحياده وتجرده في معاملة الخصوم، وفي الإطار القانوني والمهني والأخلاقي الحاكم لعمل الهيئة الوطنية للانتخابات قوامه مجموعة من المبادئ الأساسية هي: الاستقلالية، الحياد، النزاهة، الشفافية، الكفاءة، المهنية، سيادة القانون، المسؤولية أمام الله وأمام القانون.

#### السادة قضاة مجلس الدولة

لقد حرصنا في تنظيم إجراءات الاقتراع أن يتم توزيع القضاة المشرفين عليها في لجان قريبة من مجال إقامتهم أو أماكن عملهم، وذلك دفعاً للمشقة عنهم وتيسيراً عليهم في أداءهم لمهامهم، فضلاً عن تبسيط إجراءات تسلّم بطاقات الاقتراع وكشوف الناخبين وتسليمها، وأن تُجرى إجراءات الاقتراع على مدار أيام ثلاثة على أن تتخللها أوقات للراحة، وأخيراً نعدكم أن تكون على تواصل دائم معكم خلال أيام الاقتراع من أجل حل أي مشكلة تعترض مسيركم.

وأختتم كلمتي بدعاء لكم بالتوفيق في أداء رسالتكم المقدسة في القضاء بين الناس

وأداء مهامكم في الإشراف على الانتخابات الرئاسية القادمة

وودتم حصناً للحقوق والحريات

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في 2018/2/28م

رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات  
القاضي / لاشين إبراهيم  
نائب رئيس محكمة النقض